

أكثر من مليار دولار تهدر سنويا كرشاوى



البلد

■ السياسة أخطر من أن تترك للسياسيين وحدهم

التي نشأت بهدف إشراك المواطن في عملية مكافحة الفساد وهو أمر مبني بالدرجة الأولى على السرية؛ خاصة بعد أن وُجد أن "مكافحة الفساد تبدأ بتعزيز الشفافية في كل المؤسسات والقضاء والمجتمع المدني، فالعراقيل يجب أن تُزال

المجلس النيابي إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي خريطة الطريق لهذه الهيئة،

الوطنية لمكافحة الفساد، إذ بات ليس بالإمكان التفلت من هذا المرض، خاصة بعد أن تم في

حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من مليار دولار تهدر سنويا كرشاوى". وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف".

كلمة جمعية المحامين والقضاة الأميركيين

في مداخلتها قالت نجم "ان الحرب على الفساد والسعي وراء الشفافية يتطلبان أولاً وجود الإرادة السياسية وثانياً التزام المجتمع المدني فالقيام بنشاطات كهذا المؤتمر مسألة ضرورية ويقع على عاتق المنظمات غير الحكومية رفع مستوى التوعية حول هذين الحقلين في صفوف المعنيين ومراقبة مدى تنفيذ الحكومة لهذه القوانين بعد إقرارها. ثالثاً دور القطاع الخاص في الترويج لتحقيق الوصول إلى المعلومات بشكل كافٍ من أجل المزيد من الشفافية والمنافسة السليمة في السوق، بالإضافة إلى اعتماد آليات لحماية كاشفي الفساد ضمن مؤسساته".

نحو المواطنة

واعتبر النائب مخيبران "عملية مكافحة الفساد تتسم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ومختلف الإدارات والأفراد، فالفساد متجذر في السياسة والبنية السياسية والإدارية للدولة. من هنا فالشجاعة مطلوبة والإرادة أساسية". ورأى أن "السياسة أخطر من أن تترك للسياسيين وحدهم". ولفت النائب مخيبر إلى أهمية "البدء بالعمل في الحق في الوصول إلى المعلومات والهيئة

بدعوة من "مؤسسة الصفدي" وتحو المواطنة"، وبالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين، مبادرة سيادة القانون" وفي إطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، عقد مؤتمر "تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات حول الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد".

الشمال | عبد السلام تركماني

حاضر في المؤتمر النائب غسان مخيبر بصفته رئيس جمعية برلمانيون لبنانيون ضد الفساد ومنسق اللجنة القانونية في الشبكة"، مستشار وزير الاقتصاد والتجارة أنطوان قسطنطين ممثلًا "مؤسسة الصفدي"، المنسق العام لجمعية نحو المواطنة سامر عبدالله، المستشار الأولى في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين مايا نجم، أمين عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد وعضو اللجنة القانونية في الشبكة" الدكتور عامر خياط، وعضو اللجنة المحامي عادل يمين.

بداية تحدث قسطنطين باسم "مؤسسة الصفدي" عن "الحق في الوصول إلى المعلومات" والذي هو في صلب الحقوق الوجودية للإنسان" وعرض لدراسة اعدتها "البنك الدولي تشير الى انه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو

"عملية مكافحة الفساد تتسم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص"

من خلال هذه الهيئة الوطنية التي تساعد المواطن على كشف الفساد وليس بالضرورة عبر وسائل الإعلام، لما لهذا الأمر من محاذير".